مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

الأزمة الراهنة بباكستان؛ الأسباب والنتائج

في السابع والعشرين من شهر أكتوبر/2019م بدأت مظاهرات واسعة تحت قيادة حزب جمعية علماء الإسلام (ف) ضد حزب (تحريك إنصاف) الحاكم من مدينة كراتشي. وفي تاريخ 31/أكتوبر وصلت جماعات متظاهرة أخرى إلى إسلام آباد من إقليم خيبر بختونخواه و بلوشستان، وتطالب الجماعات المتظاهرة رئيسَ الوزارِ الباكستاني بالاستقالة عن منصبه. يا ترى ما هي أسباب هذه المظاهرات وما هي مطالبات المتظاهرين؟ وما هي التحديات التي تعترض طريق الحكومة الحالية وباكستان بشكل عام؟ وما هي النتائج المتوقعة للأحداث الراهنة في باكستان؟ سنتحدث عن جميع ذلك في تحليل هذا الأسبوع.

المظاهرات الحالية في باكستان

حزب جمعية علماء الإسلام (ف) بباكستان والذي يرأسه مولانا فضل الرحمن خطط لإقامة مظاهرات واسعة ضد الحزب الحاكم منذ فترة طويلة، إلى أن وصلت الجماعات المتظاهرة إسلام آباد بتاريخ 31/أكتوبر بالفعل. مع أن الجزء الأكبر من المظاهرات يُشكله حزب جمعية العلماء وحزب العوام الوطني الذي يرأسه إسفنديار

ولي خان، إلا أن هناك أحزاب أخرى مخالفة للحزب الحاكم شاركت في المظاهرات إلى حد ما مثل حزب مسلم ليج الذي يرأسه نواز شريف، وحزب (بيبلز بارتي) وحزب ملي عوامي. قالت حكومة إقليم خيبر بختونخواه قبل إقامة المظاهرات إنها لن تسمح للمتظاهرين بالوصول إلى إسلام آباد، إلا أن الحكومة انصرفت عن قرارها المذكور، ووصل المتظاهرون إلى إسلام آباد دون أي عقبات تُذكر. من جانبٍ آخر صرح وزير الداخلية الباكستاني إعجاز شاه أنه لن يتم اعتراض طريق المتظاهرين كما أنه سيقوم بدعم المتظاهرين بما يحتاجون إليه في إطار القانون.

نبذة عن جمعية علماء الباكستان

في عام 1919م أُسست جمعية علماء الهند ضد الاستعمار الإنجليزي وبدعم من الكونغرس الشعبي بالهند، وعقب تأسيس دولة باكستان في منطقة (بر صغير) تم تسمية الجمعية بجمعية علماء الإسلام. بدأ الحزب نشاطه عام 1960م برئاسة المفتي محمود؛ ضد النظام الحاكم آنذاك والذي كان يرأسه أيوب خان. وفي عام 1980م تولى رئاسة جمعية علماء الإسلام (ف) ابن المفتي محمود المدعوّ مولانا فضل الرحمن ومازال يرأس الجمعية حتى الآن. الجمعية تتبنى الفكر الديوبندي وينتمي معظم أتباعها لإقليم خيبر بختونخواه وبلوشستان. منذ عام 1980م شاركت الجمعية في ائتلافات مع حزب عوامي الوطني وحزب (بيبلز بارتي)، كما يُذكر أن للجمعية علاقات وطيدة بحركة طالبان وتؤيدها بتصريحات بين الفينة والأخرى، كما أن الجمعية أقامت مظاهرات واسعة ضد حزب تحريك إنصاف الحاكم بباكستان.

ما الفرق بين المظاهرات الحالية والسابقتيها؟

أقام حزب تحريك إنصاف عام 2014م مظاهرات واسعة ضد حزب مسلم ليج واستمرت المظاهرات لنحو 126 يوم، مما أدى إلى إزاحة نواز شريف عن الحكم. تم الهجوم على التلفزيون الوطني الباكستاني كما أُلحقت أضرار بالاقتصاد الباكستاني. إلا أن المظاهرات التي أقامها مولانا فضل الرحمن في الفترة الراهنة تبدو أكبر في الحجم من مظاهرات عام 2014 بعدة أضعاف، كما أنها تتسم بالانتظام، من ذلك على سبيل المثال أن

المتظاهرين ينظفون الشوارع التي يتظاهرون فيها. مع أن المظاهرات الحالية لا تضم ضمن أفرادها النساء، إلا أن تعاون المتظاهرين مع المراسلات والمذيعات الإخبارية لفت الأنظار. جدير بالذكر أن هناك فرقا تفوقت فيه مظاهرات عام 2014م وهو الوعي لدى المتظاهرين بأسباب المظاهرة، حيث لوحظ في المظاهرات الحالية وجود أعداد لا تُدرك سبب المظاهرات كما أن البعض يطرح مطالبات تخالف تصريحات قادتهم، أو أنهم يعزون سبب مشاركتهم إلى الدفاع عن الإسلام، كما وُجد فيما بعد أنه تم توجيه بعض المتظاهرين إلى تجنب الحديث مع وكالات الأنباء. أما في مظاهرات تحريك إنصاف عام 2014م فإن كل المتظاهرين تقريبا كانوا على وعي تام بأسباب المظاهرة من فساد في الحكومة وضعف في البنية الاقتصادية وغير ذلك من المشاكل الحادة.

أسباب المظاهرات

للمرة الأولى حصل حزب تحريك إنصاف في تاريخ 25/يونيو/2018م على معظم الأصوات في البرلمان وهزموا الأحزاب التي لها نفوذ ومكانة تاريخية في البلد مثل حزب مسلم ليج (ن) وحزب (بيبلز بارتي). من تلك الأحزاب المهزومة حزب جمعية علماء الإسلام الذي ليس له أي كرسي في مجلس الشعب، وأُبقي له أربعة كراسي في مجلس الشيوخ فقط. من تلك الأحزاب المهزومة حزب جمعية علماء الإسلام الذي ليس له أي كرسي في مجلس الشعب، وأُبقي له أربعة كراسي في مجلس الشيوخ فقط. يتهم هذا الحزبُ الجيشَ وجهاز المخابرات بالتورط في تزوير نتائج الانتخابات، وقد كسرت هذه الاتهامات سكوت الجيش وطالبوا من فضل الرحمن توضيحات حيال تصريحاته، إلا أن فضل الرحمن قدم إجابة دبلوماسية مفادها عدم مشاركة الجيش في التزوير. بالإضافة إلى ذلك فإن الضعف الاقتصادي وانتشار البطالة واعتقال قادة الأحزاب السياسية أسباب دفعت إلى إقامة المظاهرات الحالية. إلا أن عمران خان قائد الحزب الحاكم يتهم مولانا فضل الرحمن بالعمل وفق توجيهات جهات أجنبية وتحديدات أشار إلى الهند، كما وضح أن الضعف الاقتصادي أمرٌ موروث من النظام الحاكم السابق ووعد بالعمل على تنمية الوضع الاقتصادي في البلد. في الوقت الحالي شكل

عمران خان لجنة خاصة برئاسة وزير الدفاع للتفاهم مع المتظاهرين، وقد عُقدت الجلسة الأولى بنجاح يوم الاثنين الماضي بحضور مندوب المتظاهرين أكرم خان دراني، وقد أثمرت الجلسة نتائج منها فتح ممر كارتابور الحدودي للأقلية السيخية، وتخصيص مئتي ألف منحة دراسية للأسر الفقيرة تحت مظلة برنامج إحساس الدراسي الجامعي، ولعل هذه التطورات ستُضعف موقف المتظاهرين وتقوي موقف الحكومة. المتظاهرون يطالبون باستقالة رئيس الوزراء عمران خان وأن تُعاد الانتخابات بطريقة لا يحضر أفراد الجيشُ فيها مراكزَ الاقتراع، وإذا لم يتم ذلك فإنهم مصممون على إغلاق الطرق الكبرى في البلد. كما يبدو أن الأحزاب المعارضة الأخرى لم تُشارك في المظاهرات بقدرٍ كبير، وقد تمت مشاركة البعض لاشتراك المصالح. مع أن هذا الأمر قد يُعد نقطة إيجابية لصالح المتظاهرين حاليا إلا أنه يمُهد السبل للحكومة لإلقاء التهم على المتظاهرين مما سيُضعف شوكتهم. قد يعود سبب قلة مشاركة الأحزاب المعارضة الأخرى في المظاهرات إلى أمرين، أولهما أن هذه الأحزاب لديها كراسي في مجالس البلدية والبرلمان إلى حد ما، ولا ترغب في خسارة رصيدها ونفوذها عند اضطراب الأوضاع في البلد، والسبب الثاني هو أن قادة هذه الأحزاب معتقلون، ويرغب أتباعهم في إعمال الضغط على الحكومة حتى تُطلق سراح قادتهم (نواز شريف، ومريم نواز، وآصف زرداري، وغيرهم)، وقد أُصدر الضوء الأخضر لإطلاق سراح نواز شريف ومريم شريف بضمان مُشترط. من جانب آخر فإن حزب جمعية علماء الإسلام أمّل في الحصول على دعم الأحزاب المعارضة الأخرى مثل مسلم ليج وبيبلز بارتي وذلك لكون قادتهم مُحتجزين، كما أن الأحزاب الأخرى مثل حزب عوامي الوطني وحزب (بختونخوا ملي عوامي) تريد إعمال الضغط على الحكومة وتهدف من خلال ذلك إلى زيادة نفوذها في أوساط الشعب.

التحديات التي تواجه المتظاهرين والحكومة الباكستانية

هناك عوامل تُعرقل مسيرة المتظاهرين وتقوّي مساندة الجيش للحكومة، منها الدعم الحالي من الجيش للحكومة، وبدء المشاريع الاقتصادية الجديدة، وتصريحات فضل الرحمن الأخيرة حيال تورط الجيش في تزوير نتائج الانتخابات، وقلة مشاركة المنتمين للأحزاب الأخرى غير حزب جمعية علماء الإسلام، وبدء

الاضطرابات في البلد. ومن جانبٍ آخر فإن هناك عوامل قد تؤدي إلى إساءة سمعة البلد واضمحلال الحكومة الحالية، منها انتشار البطالة وغلاء أسعار المواد الأولية واعتقال المسؤولين الحكوميين السابقين أمثال رئيس الوزراء السابق نواز شريف والرئيس السابق آصف علي زرداري ورئيس الوزراء السابق شاهد خان قان عباسي ومريم مظفري وآخرين، والتضييق على وسائل الإعلام ومن ذلك على سبيل المثال عدم قدرة مُجري برنامج على الحديث ضيفا في برنامج آخر، وبعض المصطلحات النابية التي استُعملت ضد مولانا فضل الرحمن.

نتائج الأزمة

قيام المظاهرات في باكستان ضد الحزب الحاكم ليس أمرا جديدا وقد ظهر في كل حكومة تقريبا. إلا أن المظاهرات الحالية بدأت من طرف شخص له تاريخ طويل ومشهود، كما أن علاقاته كانت وطيدة دائمة بالجيش وجهاز المخابرات. المظاهرات الحالية أضرت بالوضع الاقتصادي كما أنها عرقلت الشؤون الاقتصادية المعيشية العامة. إذا تمددت المظاهرات الحالية ولم تمنع الحكومة من استمرارها فليس من البعيد أن تسير البلد نحو الاضطراب ويُجمع بساط الحكومة الحالية. أما إذا لبّت الحكومة طلبات المتظاهرين في وقت سريع فلعل الأزمة تهدأ. إلا أن مطلب المتظاهرين (إقالة رئيس الوزراء) يبدو أمرا مُستبعدا وذلك لأن الأحزاب المعارضة تملك في البرلمان إجمالا 156 كرسيا، وعدد الأصوات المطلوبة لإزاحة رئيس الوزراء المُنتخب من البرلمان نفسه تبلغ 172 صوتا.

الحزب السياسي	عدد الكراسي
حزب (مسلم ليج ن) الباكستاني	84
حزب (بيبلز بارتي) الباكستاني	55
حزب (عوامي) الوطني	01
حزب مجلس العمل المتحد	16
الإجمالي	156

الحل الوحيد الذي بإمكانه أن يُزيح الحكومة الحالية ويُلجئ رئيس الوزراء للاستقالة هو توسيع المظاهرات وهو حل كان له تأثيره في باكستان دائما. إلا أن ذلك يتطلب دعما من الجيش، وقد عقد الجيش جلسة عقب

تصريحات مولانا فضل الرحمن حيال الحكومة وأكد على تعزيز دور الإدارات الحالية في البلد، مما يُعد علامة على مساندة الجيش للحكومة.

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

استمرار جرائم الحرب المرتكبة من قِبل مدعي حقوق الإنسان

في الحرب الأفغانية، بات استهداف المدنيين أمرا عاديا خلال مدة 18 عاما التي مضت، ولذا سقط جراء الحرب المذكورة عشرات الآلاف من القتلى والجرحى. الهجمات والغارات الجوية الليلية التي تشنها القوات الأفغانية والأجنبية تسببت في خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. مفوضية حقوق الإنسان في أحدث تقاريرها التي بنتها على لقاءاتها بأهالي الضحايا تقول بأن القوات الخاصة الأفغانية بدعم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ارتكبت تجاوزات خطيرة منها التسبب في مقتل المدنيين خلال الهجمات الليلية. تصعيد الغارات الليلية من قِبل القوات الأفغانية والأجنبية جزء من مخطط دونالد ترامب لأفغانستان، وهذا المخطط لم يسبب إلا زيادة الضحايا المدنيين وتصعيد الحرب. في هذا التحليل سنلقي نظرة على تقرير مفوضية حقوق الإنسان الأخير وردات الفعل التي أثارها، مع تحليل للآثار المتوقعة من سكوت الحكومة والمجتمع الدولي تجاه مقتل المدنيين في أفغانستان.

المليشيات المسلحة ونشاطها

وكالة المخابرات الأمريكية CIA قامت بتجهيز وتمويل المليشيات الشعبية المسلحة في أفغانستان منذ عام 2001م لمطاردة عناصر القاعدة وطالبان وكذلك عناصر داعش بعد عام 2014م. مع أن هذه المليشيات تتبع في الظاهر جهاز الأمن الأفغاني إلا أن نشاطها خارجٌ عن هيكل القوات الأمنية الأفغانية ويُدار من قِبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وتعتمدُ هذه المليشيات بشكل كامل على الدعم الجوي واللوجستي الأمريكي. المروحيات الأمريكية تتولى مهمة نقل مقاتلي هذه القوات المحلية خلال الغارات المُشتركة

وأحيانا خارج الهجمات المشتركة. القوات الموسومة بالكتيبة 01 تنشط في المنطقة المركزية التي تضم كابل وبروان ووردك ولوجر والولايات المجاورة لها، والكتيبة 02 تنشط في الإقليم الشرقي الذي يضم ننجرهار ولغمان والولايات المجاورة لهما، والكتيبة 03 والتي تُدعى باسم قوات قندهار المُهاجمة هي أقدم هذه الكتائب وتنشط في مطاردة عناصر القاعدة في ولايات قندهار وهلمند وزابل وفراه وآروزجان منذ الفترة التي تلت عام 2001م، والكتيبة 04 تنشط في ولايات نورستان وكير والولايات المجاورة. تشن هذه المليشيات هجماتها الليلية لقتل أو اعتقال الثوار في الأرياف الخاضعة لحكم طالبان أو في المناطق الواقعة في الحرب. هذه القوات تقوّض جدران المنازل وتقوم بتفتيش سكانها. يُعتقل بعض الرجال في المناطق المذكورة من قِبل المليشيات دون إعلام أُسرهم بمكان اعتقالهم، كما يُقتل البعض الآخرون دون أي محاكمات. أشار التقرير المذكور كذلك إلى حالات كثيرة تمت فيها هجمات بناء على معلومات خاطئة أو لأجل منافسات سياسية. قال أحد سكان ولاية وردك لمفوضية حقوق الإنسان في أفغانستان: (قامت المليشيات بتفجير باب بيتي وقتلوا أحد أولادي خلف البيت واختطفوا الآخر، واتهمونا بإطعام عناصر طالبان، في حين أن طالبان قد جاؤوا إلينا وطلبوا الطعام، وإن لم نُعطهم الطعام لآذونا).

تقرير مفوضية حقوق الإنسان

تم إعداد هذا التقرير بناء على المعلومات التي وردت في اللقاءات التي أُجريت مع 39 شخصا شهدوا الهجمات الليلية في ولايات غزني وهلمند وكابل وقندهار وننجرهار وبكتيا وآروزجان ووردك وزابل وكذلك بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها من المؤسسات الناشطة في مجال حقوق الإنسان. وفق تقرير مفوضية حقوق الإنسان فإن المليشيات الناشطة بدعم الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بحصانة كاملة في البلد وقد ارتكبت جرائم حرب عديدة. أعلنت مفوضية حقوق الإنسان في تقرير لها بأن هذه المليشيات أقامت محاكمات صحراوية غير رسمية على الأفراد المدنيين. ورد في هذا التقرير أن الكثير من المدنيين الذين يقطنون في هذه المناطق قضوا نحبهم جراء هجمات المليشيات المذكورة. تم التصريح كذلك في التقرير المنشور قبل أسبوع أن الجماعات المسلحة تحت إشراف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قامت بما لا يقل عن أربعة عشر هجوما مسلحا من أواخر عام 2017م وحتى أواسط عام 2019م متضمنة جرائم حرب وانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. إحدى هذه الهجمات ارتُكتبت العام الماضي في ولاية بكتيا وقُتل خلالها أحد عشر شخصا من قرية واحدة. وفق تصريحات شهود الحدث لم يُمنح الضحايا أي فرصة للمقاومة والدفاع عن أنفسهم. كما يُذكر أن المليشيات قامت بقتل زعيم إحدى القبائل عبر إطلاق النار على عينه وقتل حفيده عبر إطلاق النار على فمه. وفق التقرير المذكور، تنشط الوحدات الأمنية الخاصة التابعة لإدارة الأمن الوطني الأفغاني المسماة بالأرقام التالية 01، 02، 03، و 04 كقوات حرس وطني في خوست وقندهار، إلا أن مفوضية حقوق الإنسان ترى أن توظيف وتدريب و إدارة هذه الكتائب يقوم عليه في الأغلب جهاز وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

ردود الأفعال التي أثارها تقرير مفوضية حقوق الإنسان

وكالة المخابرات المركزية CIA اعترضت على ما نُشر في التقرير وصرحت بأن جميع ما ذُكر فيه خطأ أو مبالغات. كما أكد الجهاز المذكور في بيان له أن " الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالقانون بخلاف طالبان. نحن لا نسمح بالأنشطة غير القانونية، كما لا نُشارك أبدا في مثل هذه الجرائم على علم". مكتب شورى الأمن الوطني بأفغانستان نشر بيانا أيد فيه – على تحفظ – ما ورد في تقرير مفوضية حقوق الإنسان. كما تضمن بيان مكتب الأمن الوطني تصريحا بأن هناك أخطاء في التقرير وينبغي تصحيحها. نشْر التقرير المذكور أثار ردود أفعال كل من الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي وقائد الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار وبعض أعضاء البرلمان وعامة أفراد الشعب، ووسموا ما ذُكر فيه بأنه من جرائم الحرب، كما طالبوا بتقديم مرتكبي تلك الانتهاكات للعدالة القانونية.

النتائج

خلال مدة 18 عاما التي مضت تكرر بشكل اعتيادي استهداف منازل المدنيين والتسبب في مقتل المدنيين والنساء والأطفال العُزّل تحت ذريعة الخطأ، دون محاكمة المرتكبين لهذه الجرائم. مفوضية حقوق الإنسان في تقريرها المنشور بتاريخ 31/أكتوبر/2019م طالبت الحكومة الأفغانية بحل الجماعات العسكرية التي تنشط خارج هيكل الجهاز العسكري الحكومي. كما طالبت المفوضية كذلك بإجراء تحقيقات مستقلة حيال الاتهامات الحالية ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، والتحقيق في انتهاك حقوق الإنسان وقوانين الحرب وتقديم مرتكبي الجرائم للعدالة القانونية. استمرار هذه الهجمات يزيد الفجوة بين الحكومة والشعب كما أنه من جانب آخر يُضرم نار الكراهية في أوساط الشعب ويتسبب في استمرار الحرب في جميع أنحاء البلد. بما أن قتل الأطفال والنساء وعامة الناس مُخالف لجميع المواثيق الإنسانية والإسلامية؛ على الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أن تتخذ خطواتٍ حازمة لإيقاف هجمات الجماعات المسلحة التي تُدار من قِبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. كما على حكومة الوحدة الوطنية أن تتابع مرتكبي هذه الجرائم وأن تقدمهم للعدالة؛ بدلا عن السكوت أو مجرد الشجب والاستنكار. بشكل عام، على الحكومة الأفغانية أن تُركز اهتماماتها على مفاوضات السلام وإنهاء الحرب الدامية في أفغانستان، وأن تمنع وقوع الضحايا اليومي الذي يودي بحياة العشرات من أبناء هذا الوطن كل يوم.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrs.com -- www.csrs.af

هاتف المكتب: + 93 (0) 784089590

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.